الأمم المتحدة

A/CONF.224/5

الجمعية العامة

Distr.: General
26 March 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني
بالحد من أخطار الكوارث
سينداي، اليابان، ١٤-١٨ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ١١ من جدول الأعمال
اعتماد النتائج النهائية للمؤتمر

بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية تعليلا لموقف بلده فيما يتعلق بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث

نود أن نعرب عن امتناننا العميق لحكومة اليابان لاستضافتها هذا المؤتمر وأن نقدم الشكر لها لتوليها قيادة الجهود العالمية الرامية إلى الحد من أخطار الكوارث. ونود أيضا أن نشير إلى أن روح الابتكار والتفاني التي أبداها المشاركون المجتمعون هنا في سينداي تبعث فينا السرور والإعجاب على السواء.

وما فتئت الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد بقوة إطار عمل هيوغو للحد من الخسائر في الأرواح والآثار الاجتماعية والاقتصادية للكوارث، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة. وعلى سبيل المثال، قدمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وحدها قرابة ١,٢ بليون دولار من أجل دعم الحد من أخطار الكوارث في ٩١ بلدا على مدى العقد الماضي.

* أدلى بالبيان في الجلسة الثانية التي عقدتها اللجنة الرئيسية للمؤتمر في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥.

020415 010415 15-04871 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبينما ننظر في وضع إطار سينداي، نؤكد المبدأ الأساسي للحد من أخطار الكوارث وهو أن كل دولة تتحمل المسؤولة الرئيسية عن اتخاذ تدابير فعالة للحد من أخطار الكوارث، لأغراض منها حماية الناس في إقليمها وحماية هياكلها الأساسية، وغيرها من الثروات الوطنية.

ونظرا للطابع الملح الذي يتسم به التصدي للتحديات التي تشكلها أخطار الكوارث وتواجهها جميع الدول، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء العناصر الواردة في الإطار الحالي التي تصرف الانتباه عن جهودنا الجماعية الرامية إلى معالجة هذه المسألة البالغة الأهمية. ونحن مضطرون من ثم للإدلاء بالبيان التالي:

نحن نفهم أنه ليس لمفهوم ''الحق في التنمية'' معنى متفق عليه دوليا وأنه لا بد من العمل لجعله متسقا مع حقوق الإنسان، وهي حقوق يعترف بها المجتمع الدولي بوصفها حقوقا عالمية يحوز عليها الأفراد ويتمتعون بها، ويجوز لكل فرد أن يطالب حكومته بها.

وبالإضافة إلى ذلك، تنأى الولايات المتحدة بنفسها صراحة عن توافق الآراء بشأن المسائل التالية:

في ما يتعلق بنقل التكنولوجيا، تؤيد الولايات المتحدة مجموعة واسعة النطاق من المبادرات والآليات التي تُقدَّم من خلالها المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا. غير أننا نرى أن نقل التكنولوجيا يجب ألا يفرض قسرا وأن حقوق أصحاب الملكية الفكرية من القطاع الخاص يجب ألا تلغى، ونحن نرفض أي إشارة إلى أن هذا الإطار يغير التزامات البلدان بموجب القانون الوطني والاتفاقات الدولية ذات الصلة. ونحن لا نوافق على أن الصياغة المتعلقة بنقل التكنولوجيا في هذا الإطار يمكن أن تشكل سابقة يؤخذ بها في الوثائق التي توضع عن طريق التفاوض في المستقبل، بما في ذلك أي وثائق تتعلق بأهداف التنمية المستدامة أو مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أو أي شكل آخر من أشكال التفاوض داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها.

وفي ما يتعلق بالتعاون الدولي، يسر الولايات المتحدة أن ترى الطبيعة التعاونية للنتائج، وهي تفسر ''التعاون الدولي'' باعتباره يشمل التعاون بين جميع البلدان، بما في ذلك فيما بين البلدان النامية، وبمشاركة مجموعة متنوعة من مصادر القطاعين العام والخاص. وستواصل الولايات المتحدة إيلاء الأولوية لتقديم المعونات والمساعدات إلى البلدان التي تحتاجها، من أجل استكمال الجهود الوطنية التي تبذلها هذه البلدان للاضطلاع بإجراءات الحد من أخطار الكوارث. غير أن الولايات المتحدة لا تقبل أي تفسير لهذا الإطار يقضي بوضع أهداف كمية محددة للمعونة أو غيرها من أشكال المساعدة المقدمة لبلدان معينة أو إنشاء التزامات جديدة بتقديم المساعدة دعما للتمويل المتعلق بالمناخ أو لأي غرض آخر،

أو من شأنه أن يؤدي بأي طريقة أخرى إلى الحكم المسبق على المفاوضات الجارية في محافل أخرى، من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أو الإضرار بها.

وأخيرا، نحن لا نقبل أي إشارة إلى التنسيق بين الهيئات الدولية التي لا تعترف بسلطات وكفاءات كل من مثيلاتها، وننأى بأنفسنا عن أي إشارة إلى العمليات أو العلاقات التي تستبعد القطاع الخاص، الذي يمثل شريكا حيويا في مساعينا.

ورغم هذه التحفظات، نود أن نشدد على أننا ملتزمون بالعمل مع الشركاء على جميع المستويات من أجل تعزيز قدرة الأفراد، والمجتمعات المحلية، والأسر المعيشية، والبلدان على تحسين الإنذار المبكر وزيادة الاستعداد والتخفيف من آثار الكوارث.